Societal Trends in Karak Governorate About Political Reform from the Point of View of Members of Civil Society Institutions According to the Election Law

Saddoon Nooris Al Majali, Raafat Abdelsalam Tarawneh, Khaled Abdulmajeed Al-Mawajdah

1. Mu`tah University- Jordan(Saddoon@yahoo.com).
2. Mu`tah University - Jordan
3. Mu`tah University- Jordan(karakjo@yahoo.com)

Received: 12/12/2021
Revised: 7/6/2022
Accepted: 8/6/2022
Published:30/06/2022

DOI:
https://doi.org/10.35682/jjlps.v14i2.432

Corresponding author:
karakjo@yahoo.com

All Rights Resaved for Mutah University, Karak, Jordan

All Rights reserved. No part of this publication may be reproduced, stored in a retrieval system or transmitted in any form or by any means: electronic, mechanical, photocopying, recording or otherwise, without the prior written permission of the publisher.

Abstract

This study aims to identify the societal trends in the Karak governorate about political reform from the point of view of members of civil society institutions, as well as to identify the level of awareness of societal trends about political reform according to the elections law, the stages of political participation, the characteristics and requirements of political participation, and the degree of peoples' urbanization is measured by the criterion of their practice of democracy. This practice is refined by what citizens enjoy in terms of awareness and awareness of their political rights. Political rights are the most prominent areas of public freedoms, including the constitutional and political circles, the right to vote, and to run for membership in parliaments.

The study recommends carrying out awareness-raising initiatives that encourage affiliation with political parties to exercise an active political role in the service of the people, the country, and the nation and amending the election law for the House of Representatives to help encourage political parties to participate in the elections.

Keywords: political reform, societal trends, civil society institutions, election law, Karak governorate.

التوجهات المجتمعية في محافظة الكرك حول الإصلاح السياسي من وجهة نظر أعضاء مؤسسات المجتمع المدني وفقاً لقانون الانتخاب

سعدون نورس المجالي[1]، رأفت عبدالسلام الطراونه[2]، خالد عبدالمجيد المواجدة*[3]

1. جامعة مؤتة_ الأردن، (Saddoon@yahoo.com)
2. جامعة مؤتة_ الأردن.
3. جامعة مؤتة_ الأردن(karakjo@yahoo.com).

ملخّص

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى التوجهات المجتمعية في محافظة الكرك حول الإصلاح السياسي من وجهة نظر أعضاء مؤسسات المجتمع المدني، وكذلك التعرف إلى مستوى إدراك التوجهات المجتمعية حول الإصلاح السياسي وفقاً لقانون الانتخاب ومراحل المشاركة السياسية وخصائص ومتطلبات المشاركة السياسية. وتقاس درجة تحضر الشعوب بمعيار ممارستها للديمقراطية الفعلية والحقيقية، وتصقل هذه الممارسة بما يحظى به المواطنون من وعي وإدراك بحقوقهم السياسية، وتعد الحقوق السياسية أبرز مجالات الحريات العامة، وتتضمن – بحسب المستقر في الأوساط الدستورية والسياسية – حق الانتخاب، والترشيح لعضوية المجالس النيابية.

واعتمدت الدراسة على التكامل المنهجي الذي يتفرع منه مناهج عدة منها: المنهج التحليلي والمنهج التاريخي والمنهج المقارن ومنهج تحليل النظم، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- وجود أثر لمتغير قانون الانتخاب في إدراك التوجهات المجتمعية حول الإصلاح السياسي.
- وجود أثر لمتغير مراحل المشاركة السياسية في التوجهات المجتمعية حول الإصلاح السياسي.

وقد أوصت الدراسة بالقيام بمبادرات توعوية تُشجع على الانتساب للأحزاب السياسية لممارسة دور سياسي نشط في خدمة الشعب والوطن والأمة، وتعديل قانون الانتخاب لمجلس النواب بما يساعد على تشجيع الأحزاب السياسية للمشاركة في الانتخابات وتحقيق نتائج جيدة.

الكلمات المفتاحية: الإصلاح السياسي، التوجهات المجتمعية، مؤسسات المجتمع المدني، قانون الانتخاب، محافظة الكرك.

تاريخ الأستلام: 2021/12/12
تاريخ المراجعة: 2022/6/7
تاريخ موافقة النشر: 2022/6/8
تاريخ النشر: 2022/06/30

الباحث المراسل:
karakjo@yahoo.com

حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

جميع الحقوق محفوظة، فلا يسمح بإعادة طباعة هذه المادة أو النقل منها أو تخزينها، سواء أكان ذلك عن طريق النسخ، أم التصوير، أم التسجيل، أم غيره، وبأية وسيلة كانت: إلكترونية، أو ميكانيكية، إلا بإذن خطي من الناشر نفسه.

المقدمة:

شهدت الحياة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية تطوراً ملحوظاً في كافة الجوانب منذ تولي الملك عبدالله الثاني ابن الحسين سلطاته الدستورية، فقد أطلق – منذ توليه الحكم - المشروع الإصلاحي الشامل، ليشكل نقطة تحول رئيسية في مجريات الحياة السياسية في المملكة، وهذا التطور أعطى زخماً للتفاعلات السياسية داخل النظام والبيئة التي يعمل بها.

والأردن – منذ التأسيس – أخذ على عاتقه القيام بكل ما يساعد على النهوض بالمسيرة السياسية والديمقراطية ودعم جهود الإصلاح والتنمية، وتسعى مبادرات الإصلاح السياسية على صعيد الفرد والمجتمع إلى زيادة معدلات المشاركة السياسية عبر قنوات المؤسسات السياسية وعلى أساس من التنافس، إذ إن المشاركة السياسية هي مظهر رئيسي للديمقراطية ونشر المشاركة بين صفوف الجماهير، وتمثل تعبيراً عملياً للممارسة الديمقراطية بهدف تعزيز المشاركة الفاعلة والواسعة عبر مؤسسات العمل الجماهيري في توسيع قاعدة المشاركة في صناعة القرار السياسي.

وتُعَدُّ الإرادة السياسية من العوامل الأساسية الدافعة نحو التحول الديمقراطي في الأردن، حيث إنَّ الإرادة الجادة عند رأس النظام السياسي هي الضمانة التي تكفل التحول الديمقراطي ومتابعة مسيرتها للوصول إلى الأهداف المرجوة. والمتتبّع للمراحل التاريخية التي مر بها الأردن منذ تأسيس الإمارة، يلاحظ بأن القيادة الأردنية تسعى على الدوام نحو الاستجابة لضرورة التحديث والتغيير على الرغم من التحديات الداخلية والإقليمية التي واجهت الأردن على مر العقود خاصة بعد الاستقلال، والمتمثلة بالصراع العربي الإسرائيلي والتحديات الإقليمية والدولية المتعددة. ومع هذا نجد الرغبة المستمرة من القيادة السياسية في الإصلاح الشامل للانتقال بالأردن من بلد محكوم بإمكانيات مادية محددة إلى الأخذ بمناهج التقدم التي تستخدمها العديد من الدول المتقدمة في العالم، بالاعتماد على سياسة الانفتاح والتعاون مع الدول الخارجية بما يقوم على المنهجية الليبرالية المتقدمة والمنفعة من جهة، واعتماد خطاب يتميز بالحداثة باتساع مجالاتها، ليتوافق مع شروط الطرح الذي يدفع بالأفراد والنخب السياسية لتكون فاعلة للوصول إلى دولة المؤسسات والقانون من جهة أخرى (Al-Masaedin, 2015).

كما تتضح الإرادة السياسية من خلال حرصها على استصدار القوانين التي من شأنها النهوض بالعملية الديمقراطية، وفي مرحلة عهد الملك المؤسس عبدالله الأول صدر القانون الأساسي عام 1928م الذي كان بمنزلة الدستور الأول بعد قيام الدولة عام 1921م، وكذلك صدر الدستور الثاني بعد استقلال المملكة عام 1946م، إذْ بيّن العديد من الحقوق المدنية والاقتصادية لأفراد المجتمع وبعد وحدة الضفتين، وفي عهد الملك طلال صدر الدستور المعمول به حالياً عام 1952م، والذي كفل– كما ورد سابقاً– النهج الديمقراطي. وبعد تسلم الملك حسين سلطاته الدستورية عام 1953م، شهدت فترة الخمسينات من القرن الماضي إزدهار العمل الحزبي وبناء مؤسسات المجتمع المدني والمشاركة الفاعلة في الحياة السياسية. ونتيجة لوجود حالة عدم الاستقرار في المنطقة والارتباطات الخارجية لبعض الأحزاب الأردنية، أُلغيَ النشاط الحزبي في البلاد بمرسوم ملكي في عام 1957م (Fadilat, 2020).

وفي إطار الرغبة الملكية باستئناف المسيرة الديمقراطية في عام 1989م، سُمح للأحزاب السياسية أن تشارك عملياً في الانتخابات التشريعية في العام نفسه، وعلى ضوء ما تضمنه الميثاق الوطني الصادر عام 1991م، ارتأت القيادة السياسية إضفاء الشرعية على العمل الحزبي، فصدر في 23 آب عام 1992م قانون الأحزاب رقم (32) الذي بين المبادئ الأساسية التي يرتكز عليها النظام السياسي كالأخذ بمبدأ التعددية السياسية وتعميق الحرية الفردية وإضفاء الشرعية القانونية للحراك السياسي والتأكيد على الهوية الأردنية للأحزاب السياسية. وكذلك ظهرت الإرادة السياسية في التحول الديمقراطي في فترة التسعينات بإلغاء قانون الدفاع لسنة 1935م، وصدور قانون دفاع جديد أنهى الأحكام العُرفية، ثم صدر قانون محكمة العدل العليا رقم (12) بتاريخ 23 آب عام 1992م الذي أخضع جميع قرارات الإرادة لرقابة القضاء. كما تم إلغاء قانون مقاومة الشيوعية إيمانا بالتعددية السياسية وحرية التفكير بتاريخ 1992/11/21م، وبذلك سمح للفكر السياسي الشيوعي بحرية العمل وممارسة نشاطه السياسي (Al-Adwan & Al-Azzam, 2019).

ويمثل الإصلاح بأوجهه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ميزة للشعوب المتقدمة التي تطمح للتقدم والرقي، وإلى حياة أفضل ومستقبل واعد، إذ يضمن لها الاستقرار الحضاري واستمراريته وصولاً إلى نظام سياسي ديمقراطي متقدم ومتطور يواكب متطلبات العصر الحديث ويستجيب للتطورات الداخلية والخارجية. فالتغيرات المتسارعة لعبت دوراً بارزاً في دفع العديد من النظم السياسية إلى إعطاء قدر أكبر من الاهتمام كقضية الديمقراطية والتعددية السياسية، كما أدى تفاقم الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية في الداخل إلى إعادة إفراز التوازنات السياسية والاقتصادية. وفي العالم العربي أدت التحولات المتعارضة في الوضع الداخلي والتطورات الإيديولوجية العالمية إلى تغير في الاهتمامات لدى العديد من الأنظمة السياسية العربية، حيث بات التحول نحو الديمقراطية يشكل إحدى الموجات الكبرى التي يشهدها العالم العربي المعاصر، والتي بدأت تتبلور منذ منتصف الثمانينات حتى تأكدت ملامحها في التسعينات من القرن الماضي (Al-Adwan & Al-Azzam, 2019).

ويمتلك الأردن العديد من المقومات التي تسهم في عملية التحول الديمقراطي، وبالتالي السير نحو التنمية السياسية الشاملة التي يتطلع إليها الأفراد. وتقوم هذه العوامل على بنى قانونية كالدستور وقوانين الانتخابات والأحزاب، وأخرى مجتمعية وثقافية تمثل بمجملها مرتكزات توضح طبيعة الأسس التي تستند عليها مسيرة التحول الديمقراطي في أي قطر عربي (Shawabkeh, 2021). فمسيرة التحول الديمقراطي تمثل قدرة النظام على التكيف مع إيقاع التغيير المجتمعي الإقليمي والدولي، وتطوير الآليات السياسية للسلطة والمجتمع، والانتقال من حالة إلى أخرى أفضل تحقيقاً للنقلة الحضارية وارتقاء مستوى الأمم الفاعل (Amr & Al-Zyoud, 2019). فالإصلاح السياسي هو ضرورة حتمية لأي نظام سياسي يبحث عن الاستقرار والاستمرارية لمواكبة التغيرات العالمية والإقليمية، ولا يمكن لأي نظام سياسي أن يعيش بمعزل عن البيئة الدولية (Abu Hammoud, 2021). كما تشكل عملية الإصلاح سمة من سمات النظم الديمقراطية المنفتحة القادرة على تحقيق المطالب الشعبية باعتبارها تشكل مصدر السلطات لنظام الحكم وبالتالي ينعكس ذلك على تماسك الدولة وقوتها ضد أي اعتداءات خارجية أو زعزعة داخلية (Khawaldeh, 2018).

إن إحدى الركائز الأساسية لبناء الديمقراطية هو قانون الانتخاب، فقانون الانتخاب يعد أهم القوانين المتعلقة بالديمقراطية وممارستها، إذ تولي النظم الديمقراطية الانتخابات وقوانينها وأنظمتها أهمية كبرى؛ لأن الانتخابات هي الوسيلة الديمقراطية لاختيار الحكام وممثلي الشعب بحرية، وحتى يكون كذلك لابد من تعزيز عدد من الأسس والمعايير التي أهمها اختيار النظام الانتخابي المناسب الذي يعمل على تشجيع وتحقيق المشاركة والتعددية السياسية، إذ يعتبر النظام الانتخابي أحد الوسائل الديمقراطية لإسناد السلطة السياسية، وهو بذلك وسيلة لتعزيز الديمقراطية، ونتيجة لذلك فإن اختيار النظام الانتخابي الملائم يترتب عليه التصويت ونسبة تواجد الأحزاب السياسية في البرلمان (Al-Awamleh, 2020).

لذا، ستحاول الدراسة تناول التوجهات المجتمعية في محافظة الكرك حول الإصلاح السياسي: دراسة حالة قانون الانتخابات من حيث عدة مؤشرات نوعية كالعوامل الدافعة والمساعدة على المشاركة السياسية المرتبطة بمجموعة من المؤشرات الفرعية كأشكال ومستويات المشاركة السياسية من حيث توفر قانون انتخابي عصري يلبي طموحات الأردنيين، وتزايد المنخرطين في النشاط السياسي وزيادة درجة الاهتمام والمطالب السياسية والاقتصادية ومدى ومحددات المشاركة السياسية من حيث ارتباطها بالمتغيرات الاجتماعية ومؤشرات أثر الدوافع الخاصة في المشاركة السياسية وخصائصها ومتطلباتها، وظهور قوى اجتماعية جديدة ووسائل التواصل الاجتماعي والصراع بين القوى السياسية والقيادات السياسية والعنف والسلوك الاحتجاجي والمطالب الفئوية والمناطقية والمجتمعية ومؤشرات أنشطة المشاركة السياسية كتصاعد دور السلوك الاحتجاجي وضعف دور الأحزاب السياسية التقليدية واستمرارية الحراك الشعبي والشبابي.

مشكلة الدراسة:

تُعد الانتخابات البرلمانية إجراءً نموذجياً للأنظمة الديمقراطية، إذ تهدف الانتخابات في النظم المختلفة إلى تفويض التمثيل السياسي واختيار النخبة السياسية وإضفاء الشرعية على من هم في السلطة، وتعزز المساءلة السياسية، وعلى الرغم من أهمية الانتخابات في تعزيز النهج الديمقراطي إلا أن قوانين الانتخاب تتمثل في بناء الديمقراطية عبر الانتخابات، لذا كانت قوانين الانتخاب تمثل أحد أهم ركائز بناء الديمقراطية.

وتمثل العملية الانتخابية أهمية كبيرة في النظام السياسي الأردني الذي يأخذ بالديمقراطية النيابية، كما أنها القناة الرئيسية للممارسة الديمقراطية، ومن ثم فإن سلامة هذه العملية هي السبيل الوحيد لإثبات مصداقية النظام ودليل على مدى وجود ديمقراطية حقيقية من عدمه، وتقاس درجة تحضر الشعوب بمعيار ممارستها للديمقراطية الفعلية والحقيقية، وتصقل هذه الممارسة بما يحظى به المواطنون من وعي وإدراك بحقوقهم السياسية، وتعد الحقوق السياسية أبرز مجالات الحريات العامة، وتتضمن –بحسب المستقر في الأوساط الدستورية والسياسية – حق الانتخاب، والترشح لعضوية المجالس النيابية، فقد أجرى الأردنُ تسعة انتخابات نيابية عامة منذ عودة الحياة النيابية خلال الفترة من عام 1989–2020 ، وأجريت الانتخابات لمجلس النواب التاسع عشر بتاريخ (2020/11/10) بموجب قانون الانتخاب رقم(6) لعام (2016م)، ورغم استثنائية الظروف الوبائية والسياسية والاجتماعية التي جاءت أثناءها انتخابات مجلس النواب التاسع عشر، إلا أن مخرجات المجلس الجديد جاءت استثنائية ايضا لجهة نوعية الفائزين بمقاعد المجلس المائة والثلاثون ومشاربهم واتجاهاتهم، وفي ظل انخفاض نسبة المشاركة والتي وصلت إلى (29%) في انتخابات المجلس النيابي التاسع عشر، فاختيار القانون والنظام الانتخابي المناسب يعد من أهم الإشكاليات التي تواجه الدول، وذلك لطبيعة تأثيره على نتائج الانتخابات.

لذلك تنبع مشكلة الدراسة في أنها جاءت للكشف عن التوجهات المجتمعية في محافظة الكرك حول الإصلاح السياسي: دراسة حالة قانون الانتخابات.

أسئلة الدراسة:

تحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1- ما أبرز التوجهات المجتمعية حول الإصلاح السياسي وفقاً لقانون الانتخابات في محافظة الكرك من وجهة نظر أعضاء مؤسسات المجتمع المدني؟

2- ما مستوى إدراك التوجهات المجتمعية حول الإصلاح السياسي وفقاً لقانون الانتخابات المتمثل في (طبيعة قوانين الانتخابات التي تتحكم وتوجه نتائج الانتخابات مسبقاً، الاعتماد العشائري، غياب القوانين الناظمة للحياة الحزبية)؟.

3- ما مستوى إدراك التوجهات المجتمعية حول الإصلاح السياسي وفقاً لمراحل المشاركة السياسية (الاهتمام السياسي، والمعرفة السياسية، والتصويت السياسي، والمطالب السياسية).

4- ما مستوى إدراك التوجهات المجتمعية حول الإصلاح السياسي وفقاً لقانون وخصائص ومتطلبات المشاركة السياسية (التطوعية، وإيمان القيادة السياسية، حرية وسائل الإعلام).

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من انها تركز على التوجهات المجتمعية في محافظة الكرك حول الإصلاح السياسي، خاصة وأن دراسة القوانين الناظمة للحياة السياسية يُعدّ مدخلاً لدراسة النظام السياسي فيها، ومن هنا فإن أهميتها تأتي من جانبين الأول علمي والآخر عملي:

1- الأهمية العلمية:

وتتمثل الأهمية العلمية للدراسة في السعي لرفد الأدبيات العربية بإسهام أكاديمي يفسر التوجهات المجتمعية حول الإصلاح السياسي وفقاً لقانون الانتخابات, وإلقاء الضوء على الإصلاحات السياسية التي أصبحت عنوانا رئيسياً منذ تولي الملك عبدالله الثاني سلطاته الدستورية، وأبرز معوقات هذا الدور داخل بيئة النظام السياسي الأردني، كما تأتي الأهمية العلمية من خلال التعرف إلى دور أعضاء مؤسسات المجتمع المدني في محافظة الكرك في مشاركتهم مع النظام السياسي في صياغة القرارات وسن التشريعات والقوانين الناظمة للحياة السياسية في ظل تزايد الاعتماد على المكون العشائري في مجمل القضايا الراهنة على حساب المكونات الأخرى وعلى رأسها الأحزاب السياسية، إلى درجة أن أصبحت النظرة السائدة لدى العديد من أفراد المجتمع الأردني بعدم جدوى الأحزاب وفقدان الثقة بها.

2- الأهمية العملية:

تأتي الأهمية العملية لهذه الدراسة في تقديم رؤية حول ردود الفعل عند القوى السياسية المختلفة والنشطة على الساحة الأردنية من القرارات والسياسات التي تم اتخاذها من قبل النظام، بحيث تشكل هذه الردود تقييماً للإصلاحات السياسة التي اتخذها صانع القرار السياسي الأردني وما مدى تحقيقها للإصلاح السياسي من عدمه؟

كما تكمن الأهمية العملية لهذه الدراسة في أنها تمثل قاعدة معلومات أولية يمكن أن يتم توظيفها لرصد التطورات المستقبلية للحياة السياسية الأردنية، إضافة إلى أنها - من الناحية التطبيقية- وبما تصل إليه من نتائج، يمكن أن تشكل إحدى المرجعيات لصانعي القرار في رسم السياسات العامة واتخاذ الخطوات المناسبة لتفعيل الحياة السياسية وتعزيز النهج الديمقراطي، ومن جهة أخرى تضع هذه الدراسة المادة العلمية أمام الباحثين حول دور الأحزاب السياسية في الإصلاح السياسي في الأردن ومدى توفر إرادة سياسية حقيقية عند النظام السياسي الأردني لتحقيق الإصلاح السياسي، لا سيما أن هذه الإصلاحات جاءت نتيجة أوضاع إقليمية غير مستقرة ألقت بظلالها على السياسة الداخلية للنظام السياسي الأردني.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان التوجهات المجتمعية حول الإصلاح السياسي وفقاً لقانون الانتخابات، كذلك تهدف إلى التعرف إلى تطور الحياة السياسة في الأردن وكذلك التعرف إلى العوامل التي أثرت في تكوين المجتمع السياسي الأردني والدور السياسي الذي لعبته الأحزاب السياسية في تحويل الأردن إلى دولة ذات نظام سياسي ديمقراطي، والعوامل التي أسهمت في استئناف عملية التحول الديمقراطي في الأردن، ومحددات النهج الديمقراطي والإجراءات اللازمة لإنجاح مسيرة التحول الديمقراطي في الأردن؟.

مصطلحات البحث:

الدور السياسي: ويقصد به هنا الأفعال والإجراءات والأنشطة السياسية التي تقوم بها الأحزاب من أجل تأسيس دولة ذات نظام ديمقراطي والوصول إلى السلطة.

النظام السياسي: هو مجموعة من التفاعلات وشبكة معقدة من العلاقات الإنسانية، تتضمن عناصر القوة أو السلطة أو الحكم، فالنظام السياسي يختلف عن مفهوم الدولة، فالأول مجرد مفهوم مركب تحليلي يستخدم لفهم الظاهرة السياسية لتسهيل عملية التحليل، والنظام ليس له وجود واقعي، وإنما هو موجود في أذهاننا أي أنه تصور يستخدمه الباحث لتحليل جوانب الظاهرة التي تشكل محور المشكلة الدراسية.

الإصلاح السياسي: هو عملية تعديل وتطوير جذرية أو جزئية في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية داخل الدولة والنظام السياسي القائم بالوسائل المتاحة واستناداً إلى التدرج.

الانتخابات: وهي الوسيلة الأساسية لإسناد السلطة في النظم الديمقراطية المعاصرة من ناحية، ولتحقيق المشاركة في الحياة السياسية من جانب أفراد الشعب من ناحية أخرى.

النظام الانتخابي: ويعرّف بأنه وسيلة لترجمة عدد أصوات الناخبين في الانتخابات إلى مقاعد في المجالس التشريعية أو المؤسسات المنتخبة الأخرى.

منهجية الدراسة:

تستخدم هذه الدراسة منهج التكامل المنهجي ويضم عدة مناهج منها :المنهج التحليلي والمنهج التاريخي والمنهج المقارن ومنهج تحليل النظم، وما تحتمه علينا الدراسة من مناهج وذلك لأن ضرورات الدراسة أنها تستلزم استخدام مثل هذه المناهج نظراً لما تعرضت له العملية السياسية في الأردن من تطورات وتحولات عززت أو قيدت التحول للتعددية السياسية والحزبية، ويرى إيستون إن النظام السياسي يتحرك في دائرة متكاملة ذات إطار ديناميكي تبدأ بالمدخلات وتنتهي بالمخرجات مع قيام التغذية الراجعة للربط بين المدخلات والمخرجات، وتشير المدخلات إلى تأثيرات البيئة على النظام (Eston, 2009).

وتحاول الدراسة توظيف هذه المناهج في دراسة الطبيعة الديناميكية للنظام السياسي الأردني وكيفية تعامله مع المطالب، حيث شكلت مطالب مختلف القوى السياسية على الساحة الأردنية مدخلات الدراسة والتي تمثلت بتعديلات دستورية جوهرية، وإجراء انتخابات نيابية نزيهة وفق قانون انتخاب عصري يسمح للأحزاب السياسية الوصول إلى البرلمان، وتعزيز منظومة الحريات العامة والعمل على مكافحة الفساد بصورة ممنهجة وجادة لتحقيق مبادئ العدالة والشفافية والنزاهة، وتدخل هذه المطالب في بنية النظام، حيث تمر هذه المدخلات في عملية تحوّل وتنتهي بمخرجات تهدف إلى تحقيق الإصلاح السياسي المنشود بما يعزز المسيرة الديمقراطية في الأردن، وتشكل التغذية الراجعة للمخرجات ردود فعل القوى السياسية ومدى رضاها من عدمه عن القرارات التي اتُخذت من قبل النظام.

ويساعد توظيف هذه المناهج على تحليل الظواهر الرئيسية المترتبة على دور الأحزاب في الحياة السياسية في الأردن، ودراسة أحد العناصر المكونة للنظام السياسي، وبما أن الاستقرار الحكومي يعدّ إحدى الوحدات المكونة للنظام السياسي الأردني، فإنها تتعرض للمؤثرات نفسها التي يتلقاها النظام من البيئة المحيطة، مما يتعّين عليها مشاركة هذا النظام في الاستجابة لهذه المؤثرات. ولأن هذا التغيير له آثار كثيرة على الإصلاح السياسي، يمكن للتغيير أن يستجيب بشكل إيجابي أو سلبي إلى رغبات النظام السياسي، الأمر الذي قد يُحدث حالة من عدم الاستقرار على هذا النظام.

منهج تحليل النظم:

يعد منهج تحليل النظم أحد المناهج التي تقوم عليها الدراسة، إذ يقوم على" وحدة التحليل الرئيسية في اقتراب التحليل النظمي، ويعتبر النظام الممثل لمجموعة من العناصر المتفاعلة والمترابطة وظيفياً مع بعضها البعض بشكل منتظم، ويتكون النظام السياسي من أربعة عناصر: المدخلات، التحويل، المخرجات والتغذية العكسية. ففي عام 1953، نشر ديفيد ايستون اللبنات الأولى لمفهوم النظام السياسي في كتابه The Political System (Easton, 1965)، والتي تطورت بصورة واضحة في مقالته العلمية المنشورة بمجلة World Politics عام 1965 وبصورة أكثر وضوحاً في كتابه A System Analysis of Political Life الصادر عام 1965، والذي يرى فيه إيستون وجوب تبسيط الحياة السياسية المعقدة والمركبة، والنظر إليها تحليلياً على أساس آلي منطقي على أنَّها مجموعة من التفاعلات التي تتم في إطار النظام السياسي من ناحية، وبينه وبين بيئته من ناحية أُخرى. (Haddad, 2017).

ويعد هذا المنهج من أكثر المناهج شيوعاً في دراسة النظم السياسية على وجه الخصوص والنشاطات السياسية على وجه العموم، كما أن المناهج الأخرى – لاسيما منهج الاتصال والمنهج المؤسسي والمنهج البنائي/الوظيفي– تعتمد على الكثير من الأفكار والتصورات التي أطلقها دعاة هذا المنهج.

ووفق هذا المنهج يعد النظام وحدة التحليل الأساسية، وعلى ذلك استخدم (ديفيد إيستون) بوصفه هذا المفهوم (System) مجموعة من العناصر المتداخلة والمترابطة والمتفاعلة بنائياً ووظيفياً وبشكل منتظم، وأي تغير يطرأ على أي عنصر سيؤثر حتماً على سائر عناصر النظام، وعلى ذلك يتأثر الأخير برمته (Mehran, 2012)، لذا عرف (إيستون) النظام السياسي على أنه: (مجموعة من التداخلات أو التفاعلات السياسية المستمرة في مجموعة سياسية معينة، فالنظام هو جزء من كل اجتماعي يدخل في علاقات معقدة مع البناء الاجتماعي المتكامل، ووفقاً لاقتراب تحليل النظم، تميل المجتمعات والجماعات إلى أن تكون كيانات مستمرة نسبياً تعمل في إطار بيئة أشمل (Easton, 1975). هذه الكيانات يمكن نعتها بصفة النظام نظراً لأنَّها تُمثل مجموعة من العناصر أو المتغيرات المتداخلة وذات الاعتماد المتبادل فيما بينها، والتي يمكن تحديدها وقياسها، كما أن لهذه الكيانات أيضاً حدوداً مميزة تفصلها عن بيئتها فضلاً عن أنَّ كل منها يميل إلى الحفاظ على ذاته من خلال مجموعة من العمليات المختلفة، خاصة عندما يتعرض للاضطراب سواء من داخل أو خارج حدوده مع بيئته الأوسع (Gaber, 2014).

لذا يتشكل النظام السياسي – لدى إيستون– من خلال المراحل الآتية (Al-Sharqawi, 2007):

أولاً– المدخلات: وهي الضغوط والتأثيرات التي يتعرض لها النظام السياسي وتدفعه للنشاط والحركة، وهذه المدخلات تنبع من البيئة الداخلية، فحصول أزمة اقتصادية، أو تغير في القيم الثقافية يؤثر

حتماً على النظام السياسي، وتشكل المطالب (عامة أوخاصة) الركن الأهم في المدخلات، ومن ثم فإن مهمة تلبية المطالب بحاجة إلى المساندة (تأييد الجماهير وولائهم ودعمهم وتوظيف طاقاتهم وكذا التمويل وما إلى ذلك) وهي الركن الثاني المهم في المدخلات.

ثانياً- **عملية التحويل:** وهي عملية استيعاب للمطالب في أبنية النظام التشريعية والتنفيذية، ومن ثم غربلتها لتحويل البعض منها إلى قوانين وقرارات وسياسات.

ثالثاً- **المخرجات:** وهي عملية استجابة للمطالب الفعلية أو المتوقعة ومن ثم إصدار قوانين وقرارات، أو تبني سياسات، وقد تكون بشكل إيجابي أو سلبي أو رمزي، إيجابي من خلال تلبية المطالب، وسلبيً عبر اللجوء لأساليب قمعية لردع المطالبين، ورمزياً من خلال تقديم الوعود، أو إثارة مشاعر الخوف من مخاطر تهديد خارجي أو داخلي.

رابعاً- **التغذية الراجعة:** وتشير إلى عملية تدفق المعلومات من البيئة إلى النظام السياسي عن نتائج قوانينه وقراراته وسياساته، ومن ثم فهي عملية تفاعل بين المدخلات والمخرجات، وعلى ضوئها تجري عملية تصحيح مسار عمل النظام السياسي.

يؤكد ايستون أنَّ فكرة النظام كإطار تحليلي، بما تتضمنه من علاقات ومفاهيم نظرية لها دلالات تطبيقية، تُمثِّل نقطة بداية حقيقية في تطوير الدراسات السياسية. هذا الإطار التحليلي للنظام السياسي في أبسط صوره كما يراه ايستون لا يعدو أن يكون دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي من التفاعلات السياسية الموجهة بصفة أساسيَّة نحو التخصيص السلطوي للقيم في المجتمع. تبدأ هذه الدائرة الديناميكية بالمدخلات وتنتهي بالمخرجات، وتقوم عملية التغذية الاسترجاعية بالربط بين نقطتي البداية والنهاية، أي بين المدخلات والمخرجات (Thabet, 2007).

تأخذ الدراسة بهذا المنهج من خلال بيان التوجهات المجتمعية في محافظة الكرك حول الإصلاح السياسي واعتبارها من المدخلات وفق هذا المنهج ودورها في تكريس مبادئها على أرض الواقع من خلال وصولها إلى السلطة الحاكمة وما دورها في تحقيق الإصلاح السياسي واعتبار ذلك من المخرجات وفق هذا المنهج، وبالتالي بيان التوجهات المجتمعية في محافظة الكرك حول الإصلاح السياسي من وجهة نظر أعضاء مؤسسات المجتمع المدني.

مجتمع الدراسة:

تم أخذ عينة غير عشوائية بطريقة العينة المتاحة أو المتوفرة حجمها (1500) مواطن من سكان محافظة الكرك، وتم توزيع الاستبانات على جميع مفردات العينة، حيث استرجع (1245) استبانة، بنسبة مئوية بلغت (83%) وتم استبعاد (19) استبانة بنسبة مئوية بلغت (3.8%) لعدم صلاحيتها للتحليل الإحصائي، ليصبح عدد الاستبيانات الصالحة للتحليل (1226) استبانة لتشكل ما نسبته (81.7%) من عينة الدراسة الكلية،

وهي نسبة مقبولة لأغراض البحث العلمي.

أداة الدراسة:

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة حول التوجهات المجتمعية في محافظة الكرك حول الإصلاح السياسي من وجهة نظر أعضاء مؤسسات المجتمع المدني وانسجاماً مع أهداف الدراسة ولغاية جمع المعلومات واختبار فرضيات الدراسة، فقد تم تطوير استبانه مكونة من جزأين هي:

الجزء الأول: ويشتمل على معلومات شخصية عن أفراد عينة الدراسة، وتشمل (النوع الاجتماعي والحالة الاجتماعية والعمر والمؤهل العلمي ومكان السكن).

الجزء الثاني: ويتكون من (60) فقرة تقيس متغير التوجهات المجتمعية نحو الإصلاح السياسي، وتم كذلك تطوير هذا الجزء بالاعتماد على دراسة (Al-Zein, 2014) (Tho Al-Hassan, 2013) (Al-Qatarneh, 2006) (Al-Awamleh, 2020) (Hawamdeh, 2017)، حيث تم تعديله ليتناسب وطبيعة مجتمع الدراسة، ويتضمن ثلاثة أبعاد فرعية: (قانون الانتخاب، مراحل المشاركة السياسية، خصائص ومتطلبات المشاركة السياسية).

وقد تم قياس الفقرات باستخدام مقياس ليكرت الخماسي، وما على المستجيبين إلا وضع إشارة (√) على واحدة من اختيارات الإجابة وهي: (1) لا تنطبق أبداً، (2) تنطبق نادراً (3) تنطبق أحياناً، (4) تنطبق غالباً، (5) تنطبق دائماً).

صدق أداة الدراسة:

لقد تم عرض الاستبانة على (10) محكمين من أساتذة الإدارة المختصين، وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية، للتحقق من مدى صدق فقرات الاستبانة، ولقد تم الأخذ بآرائهم، وإعادة صياغة بعض الفقرات وإجراء التعديلات المطلوبة على نحو دقيق يحقق التوازن بين مضامين الاستبانة في فقراتها.

ثبات أداة الدراسة:

جرى التأكد من ثبات الأداة عن طريق معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) للاتساق الداخلي للمتغير المستقل والتابع ولأبعادهما، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (1) الآتي:

جدول (1) قيم معامل الثبات للاتساق الداخلي للأداة ككل وكل بُعد من أبعاد الدراسة

رقم البعد	البعد	معامل الثبات	
		Test-Retest	Cronbach's Alpha
1	طبيعة قوانين الانتخابات التي تتحكم وتوجه نتائج الانتخابات مسبق	0.85	0.84
2	الاعتماد العشائري	0.87	0.82
3	غياب القوانين الناظمة للحياة الحزبية	0.86	0.83
4	الاهتمام السياسي	0.88	0.87
5	المعرفة السياسية	0.89	0.86
6	التصويت السياسي	0.91	0.90
7	المطالب السياسية	0.88	0.85
8	التطوعية	0.86	0.89
9	إيمان القيادة السياسية	0.89	0.86
10	حرية وسائل الإعلام	0.92	0.89
–	الكلي	0.92	0.91

المعالجة الإحصائية:

للإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار صحة فرضياتها تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي والتحليلي الآتية، وذلك باستخدام الرزمة الإحصائية (SPSS. 22.1).

1. مقاييس الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistic Measures) لوصف خصائص عينة الدراسة بالنسب المئوية والإجابة على أسئلة الدراسة.
2. تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression Analysis) لاختبار مدى صلاحية نموذج الدراسة، وتأثير المتغيّر المستقل، وأبعاده على المتغيّر التابع وأبعاده.
3. معامل ارتباط سبيرمان للرتب (Spearman Correlation) لاكتشاف العلاقات الارتباطية بين متغيرات الدراسة.

الإطار النظري:

لقد شهد الأردن، منذ تأسيس الدولة عام 1921م ظهور مجموعة من الأحزاب السياسية، إلا أن مرحلة ما قبل الاستقلال تتسم بعمق تأثير الانتداب البريطاني على الحياة السياسية، لا سيما عرقلة محاولات تطوير

النظام السياسي، مما أدى إلى قصر عمر الأحزاب من جهة، كما إن بعض الأحزاب لم تكن تملك رؤيا سياسية واضحة، ويتصف بعضها الآخر بطبيعة أقرب لمطالب النقابات منها إلى الأحزاب، أما مرحلة ما بعد الاستقلال، ونتيجة لوحدة الضفتين وتجديد الدستور، فقد شهدت الأحزاب السياسية في الأردن تنوعاً أيدولوجياً نتيجة المد القومي العربي، حيث كانت بعض الأحزاب تمثل امتداداً لتيارات وأيدولوجيات خارجية، سواء منها دينية، أو قومية، أو شيوعية (Freihat, 2012).

والأردن منذ التأسيس أخذ على عاتقه القيام بكل ما يساعد على النهوض بالمسيرة السياسية والديمقراطية ودعم جهود الإصلاح والتنمية، إذ تسعى التنمية السياسية على صعيد الفرد والمجتمع إلى زيادة معدلات المشاركة السياسية عبر قنوات المؤسسات السياسية وعلى أساس من التنافس، إذ إن المشاركة السياسية هي مظهر رئيسي للديمقراطية، ونشر المشاركة بين صفوف الناس يمثل تعبيراً عملياً للممارسة الديمقراطية، بهدف تعزيز المشاركة الفاعلة والواسعة عبر مؤسسات العمل الجماهيري، في توسيع قاعدة المشاركة في صناعة القرار السياسي (Amr & Al-Zyoud, 2019).

وتميزت تلك الفترة الزمنية بذروة النشاط الحزبي على الساحة الأردنية، وساهمت بعملية تعبئة الجماهير وتحريكها، وخصوصاً في المناطق المختلفة من الضفة الغربية وكبرى مدن المملكة، وأدت نشاطات الأحزاب إلى إيصال البلاد إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي، مما دعى إلى إعلان الأحكام العرفية في البلاد اعتماداً على نص المادة (125) من الدستور الأردني، وتم إلغاء الأحزاب السياسية والتنظيمات في جميع أنحاء البلاد، وذلك في 25 نيسان 1957م، وبقيت الأحزاب محظورة حتى صدر قانون الأحزاب عام 1992م (Al-Adwan M. , 2012).

والأحزاب السياسية هي بمثابة مؤسسات سياسية يحتاج العمل بها إلى وقت وجهد ولوائح داخلية دقيقة تنظم العمل وتخطط لإنجاز الأهداف في أوقاتها، ولغياب المؤسسين في معظم أحزابنا الأردنية فقد انعكس ذلك سلباً على الأداء التنظيمي لهذه الأحزاب فحدّ من قدرتها على الانتشار، وضعف بنيتها التنظيمية، لدرجة أنها أصبحت في كثير من الأحيان تواجه مشكلة التواصل مع كوادرها فضلاً عن عدم قدرتها على توجيه الكوادر للالتزام بسياسات الحزب ومواقفه (Al-Adwan & Al-Azzam, 2019).

لقد سبق إصدار الحكومة لقانون الأحزاب سلسلة من التطورات دفعت نحو إعادة الحياة الحزبية نتيجة تحولات داخلية، تمثلت في فك الارتباط بين الأردن والضفة الغربية، وجدّدت احتقاناً سياسياً واجتماعياً نتيجة الأزمة الاقتصادية التي أدت لحدوث موجة من العنف الداخلي، إضافة إلى التوجهات الجديدة التي عكستها نصوص الميثاق الوطني عام 1991م، لا سيما في الدعوة إلى التعددية السياسية، كما أنَّ التحولات الإقليمية والدولية ساهمت في استئناف العمل الحزبي بعد عودة المرحلة الديمقراطية التي استؤنفت عام 1989م،

حيث جاءت مع بداية المسار التفاوضي لتسـوية الصـــراع العربي الصهيوني من جهة، وانهيار الكتلة الاشتراكية، وتنامي موجة التحول الديمقراطي في مناطق إقليمية مختلفة (Amr & Al-Zyoud, 2019).

وتسهم مؤسسات المجتمع المدني بشكل ملحوظ في حركة الإصلاح السياسي في الأردن، وهذه المؤسسات تضم منظمات وحركات اجتماعية وجمعيات ثقافية وسياسية غير حكومية، كالنقابات والاتحادات والجمعيات، وتعبر عن آراء الأفراد والجماعات في المجتمع، وتساعدهم على اكتساب ثقافة ومعرفة بحقوقهم وواجباتهم تجاه المجتمع، كما أن هذه المؤسسات التي كفل وجودها الدستور الأردني، تلعب دوراً بارزاً في الحراك الاجتماعي والسياسي لأنها تنبثق عن اتجاهات متعددة، ولديها برامج متنوعة تساعد في التغيير والتحديث في شتى المجالات التي تهم المجتمع الأردني، كما إنها تسهم في توفير فرص طرح الآراء والتعبير عن تطلعات الأفراد، وهي بالتالي مؤسسات تعليمية تدريبية تعزز أدبيات المشاركة الفاعلة وتفتح أفق الحوار من خلال ما تقدمه من دراسات، وعقدها للمؤتمرات والندوات، وهي متزايدة ومنتشرة في كافة أنحاء المملكة، ويتضح دورها في تعزيز مسيرة التحول الديمقراطي بما يلي (Majali & Kayyali, 2016):

1. نقل تجارب الآخرين في العالم في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان والتسامح الاجتماعي.
2. تسليط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان، والديمقراطية واستخدام وسائل لتعليم الفرد بحقوقه وواجباته.
3. السعي نحو التأثير على صناع القرار لاتخاذ القرارات والسياسات والتشريعات اللازمة، عن طريق المشاركة في الحوار.

ورغم عمليات التحديث السياسي التي مرت بها الدولة، فقد فشلت الأحزاب السياسية في التعامل مع النسيج الاجتماعي للمجتمع الأردني القائم على أساس عشائري، فكل ما أفرزته الأحزاب أنها حاولت استغلال الثقل العشائري بحيث يعزز الحزب أعضاء ممن لهم ثقل عشائري ويتم ترشيحهم للانتخابات، كما يشعر المواطن الأردني أن العشيرة هي التي تحقق له قدراً من المكانة يجعله لا ينظر إلى عملية انتمائه إلى الحزب السياسي على أنها مطلب ضروري وملح (Fadilat, 2020).

فالعشيرة كانت وما زالت الحلقة الأقوى في عملية التعبير عن المصالح، وبالتالي ستظل منافساً قوياً للأحزاب، فبقي الأردن محافظاً على طابعه العشائري وبقيت العشيرة داعماً للنظام السياسي ومصدراً مهماً في بنية المؤسسة العسكرية والأمنية.

الدراسات السابقة:

دراسة (Al-Qatarneh, 2006) بعنوان "الإصلاح السياسي في الأردن: تحديات الداخل وضغوط الخارج (1989–2005)" هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على الإصلاح السياسي داخل الأردن والتحديات الداخلية

التي تعيق عملية الإصلاح السياسي، بالإضافة إلى الضغوط الخارجية التي تعيق عملية الإصلاح السياسي وعلاقته بالضغوط الخارجية ومدى استجابة الأردن لها، تسلط الدراسة الضوء على مجموعة من التحديات الداخلية التي تواجه عملية الإصلاح السياسي الداخلي ومنها القضية الفلسطينية وما يترتب عليها من تحديات متمثلة في الهوية الوطنية، بالإضافة إلى قانون الانتخابات والحياة الحزبية وحرية الصحافة، لأن هذه الأمور تعدّ الأساس لعملية الإصلاح السياسي وتحث على عملية الإصلاح، وتحدد إذا كانت نابعة من إرادة داخلية تسعى إلى الإصلاح السياسي الشامل، أم أنه تلبية لرغبات وطموحات خارجية ومحاولة استرضاء الدول الغربية للحصول على المساعدات المالية والمنح اللازمة لمواجهة التحديات الاقتصادية .

دراسة (Mnasah, 2007) بعنوان "الإصلاحات السياسية والإصلاح السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية 1989 – 2005" هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق دراسة التطور الديمقراطي المتعلق بالإصلاحات السياسية والإصلاح السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية، وقامت على توضيح الدور البارز الذي يلعبه النظام السياسي في المملكة من أجل تحقيق تنمية سياسية شاملة وعلى مراحل، والإشارة إلى المؤسسات السياسية بكافة أنواعها الرسمية وغير الرسمية التي شملها الإصلاح السياسي، وأكد الباحث أن المشكلة في عملية الإصلاح السياسي في الأردن هي خطوات متلاصقة بدأت بعودة الحياة البرلمانية والحياة الحزبية وإطلاق الشعارات والمواثيق الوطنية، لكن هناك بعض الإشكاليات التي تواجهها عملية الإصلاح السياسي في الأردن والمتعلقة بإصلاح بعض القوانين الناظمة للحياة السياسية كقانون الأحزاب وقانون الانتخابات النيابية وقانون المطبوعات والنشر .

دراسة (Shuwaihat & Al-Khawaldeh, 2013) بعنوان "اتجاهات طلبة الجامعات نحو المشاركة السياسية في الأردن" هدفت الدراسة إلى التعرّف إلى اتجاهات طلبة ثماني جامعات أردنية نحو المشاركة السياسية من خلال أداة الاستبانة، وتكونت العينة من (515) طالبا وطالبة تم اختيارهم بطريقة عشوائية، وأكدت النتائج أن اتجاهات الطلبة نحو المشاركة السياسية جاءت بدرجة متوسطة لأسباب عدة أهمها تدني الوعي بأهمية المشاركة، أما عن مدى توقعاتهم للمشاركة السياسية مستقبلاً، أشارت الدراسة بأنه سيكون هناك مشاركة سياسية فاعلة، وآخر توقعاتهم هو انتسابهم للأحزاب السياسية.

دراسة (Tho Al-Hassan, 2013) بعنوان "الإصلاح السياسي وأثره على التنمية السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية"، وترى الدراسة أن عملية الإصلاح السياسي لها أهمية كبيرة في النظام السياسي الأردني الذي يأخذ بالديمقراطية النيابية، كما أنها القناة الرئيسية للممارسة الديمقراطية، ومن ثم، فإن سلامة هذه العملية هي السبيل الوحيد لكسب مصداقية الجماهير في مدى وجود ديمقراطية حقيقية من عدمه، وبينت الدراسة ضرورة وجود إصلاحات سياسية حقيقة في الأردن من أجل الوصول للتنمية السياسية المستقبلية، بالإضافة إلى التعريف بمصطلح التنمية السياسية.

دراسة (Al-Zein, 2014) بعنوان "المشاركة السياسية في الأردن وعلاقتها بقوانين الانتخاب (2001– 2013)" وهدفت إلى الكشف عن أهم قوانين الانتخاب التي صدرت في الفترة من (2001–2013) وانعكاساتها على المشاركة في الحياة السياسية، كما سعت الدراسة إلى الكشف عن مفهوم المشاركة السياسية وتحليل قوانين الانتخاب من ناحية الدوائر الانتخابية والنظام الانتخابي، واستندت الدراسة إلى نظرية مفادها وجود علاقة طردية بين قوانين الانتخاب وعملية المشاركة السياسية في الأردن، وقد أوصت الدراسة بتعميق المشاركة السياسية التي هي حق دستوري لكل مواطن لأن السلطة لا تقوم إلا على أكتاف المواطنين.

وأجرى (Al-Khaza'leh, 2015) دراسة بعنوان" الإصلاح السياسي وإرادة التغيير السياسية في الأردن 2010–2013" وهدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على الإصلاح السياسي في الأردن وأثر إرادة التغيير لدى النظام السياسي الأردني في تحقيقه، كما انطلقت من فرضية مفادها وجود علاقة بين الإصلاح السياسي وإرادة التغيير لدى النظام السياسي الأردني، وحاولت الدراسة الإجابة عن السؤال المحوري وهو ما مدى إرادة التغيير التي يمتلكها النظام السياسي الأردني لتحقيق الإصلاح السياسي المنشود؟ وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أنه لا وجود للإصلاح السياسي في ظل غياب إرادة حقيقية من قبل النظام السياسي، فالإصلاح السياسي مرتبط ارتباطاً وثيقاً بإرادة النظام السياسي.

وأجرى (Daradkeh, 2016) دراسة بعنوان" أثر الربيع العربي على المشاركة السياسية: الأردن أنموذجاً (2011–2013)" تناولت الدراسة أثر الربيع العربي على المشاركة السياسية في الأردن خلال الفترة (2011–2013) حيث توصل الباحث إلى وجود علاقة إيجابية بين الربيع العربي ومؤشرات المشاركة السياسية الأساسية والثانوية، وظهور قوى اجتماعية جديدة كوسائل التواصل الاجتماعي، والقيادات السياسية، والعنف والسلوك الاحتجاجي، والمطالب الفئوية والمناطقية والمجتمعية، أما من حيث المؤشر الكلي المرتبط بأنشطة المشاركة السياسية التقليدية وغير التقليدية كانت الأنشطة التقليدية تتجه نحو التزايد كالمسيرات التي قامت بها بعض الأحزاب وأحداث الشغب والاحتجاجات العمالية المختلفة والحركات العمالية العشائرية وحراكات المناطق وحراكات شبابية أخرى، أما من حيث تزايد أعداد الناشطين سياسياً كأحد أشكال مستويات المشاركة السياسية، فقد قامت فئة الشباب والتجمعات القبلية في المناطق برفع المطالب التي تراوحت ما بين مطالب اقتصادية ومطالب سياسية دستورية، أما المؤشر المتعلق بدوافع المشاركة السياسية فقد كانت الدوافع الخاصة للمشاركين سياسياً أكثر قوة حيث ارتبطت بتحقيق مصالح وقتية تمثلت بإضرابات العمال أو مصالح غير منظمة وقرابية مرتبطة بوجود المشاركين سياسياً في منطقة جغرافية محددة، أما من حيث متطلبات المشاركة السياسية، فبرز استخدام وسائل التواصل الاجتماعي كوسيلة للحشد والتعبئة، مما أدى إلى ظهور نتائج تمثلت في ظهور قوى اجتماعية جديدة وتزايد أنشطة المشاركة السياسية غير التقليدية

وزيادة درجة الناشطين.

دراسة (Hawamdeh, 2017) بعنوان: "أثر قانون الانتخاب الأردني على السلوك الانتخابي لمجلسي النواب السابع عشر والثامن عشر"، هدفت الدراسة إلى معرفة التطورات السياسية التي مرت بها الحياة النيابية الأردنية ومعرفة مدى تأثير القوانين الانتخابية على أداء مجلس النواب الأردني وتأثيرها على سلوك الناخب في اختيار مرشحيه، وقد اتّبع الباحث منهج النظم والمنهج الوصفي التحليلي للوصول لتحقيق أهداف الدراسة، وكان من أبرز نتائج الدراسة أن أهم ما يضطلع به قانون الانتخاب هو حرصه على التأثير الإيجابي على سلوك الناخب في اختيار المرشح الأفضل، إضافة إلى أن القوانين الانتخابية تسهم في غرس مفاهيم المواطنة والانتماء والشفافية بما يؤثر على السلوك الانتخابي للناخب، وأخيراً لم يؤدِ تطور القوانين الانتخابية إلى تطوير قرارات مجلس النواب الأردني السابع عشر والثامن عشر.

وأجرى (Nasraween, 2017) دراسة بعنوان" النظام القانوني للأحزاب السياسية في الأردن: دراسة مقارنة", تناولت هذه الدراسة بالتحليل النقدي المقارن النظام القانوني للأحزاب السياسية في الأردن، وذلك من خلال الوقوف على النصوص القانونية الناظمة للحق في تأسيس الأحزاب السياسية، كما وردت في قانون الأحزاب السياسية الأردني الجديد رقم (39) لسنة 2015، والذي حل محل القانون القديم لسنة 2012، كما تناولت الدراسة الأحكام القانونية الخاصة بتمويل الأحزاب السياسية في الأردن، من خلال وضع مجموعة من القيود الموضوعية على حق الحزب السياسي في تلقي التبرعات والهبات النقدية من جهات وطنية وأخرى أجنبية، وعالجت الدراسة النصوص القانونية الناظمة لحل الأحزاب السياسية في القانون الأردني الجديد، والتي حاول من خلالها المشرع القانوني الحد من الوصاية الحكومية على مصير الأحزاب السياسية، وذلك بإسناد الحق في حلها إلى القضاء ليكون صاحب اليد العليا في تقرير بقاء الحزب السياسي من عدمه، وستتم مقارنة هذه الأحكام السابقة في قانون الأحزاب السياسية الأردني الجديد، مع مجموعة من القوانين العربية المقارنة للوقوف على نقاط الضعف والقوة في القانون الأردني، ومحاولة الاستفادة من تجارب الدول العربية الأخرى في مجال تكريس الحق الدستوري للأفراد في تأسيس الأحزاب السياسية والانضمام إليها.

دراسة (Al-Sarhan & Al-Shadouh, 2017)، بعنوان "التعديلات الدستورية والتنمية السياسية في الأردن من 2011–2016" . وهدفت الدراسة التعرف إلى التعديلات الدستورية التي جرت في الأردن منذ عام 2011 وحتى عام 2016، كما هدفت إلى التعرف إلى برامج التنمية السياسية في الأردن والخطط الموضوعة بهذا الشأن لذات الفترة، وخلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن أثر التعديلات الدستورية على النظام الدستوري الأردني هو أثر إيجابي يكمن في ضرورة اعتبارها خطوة إضافية في طريق الوصول إلى الهدف الأسمى من الإصلاح الدستوري في الأردن والمتمثل في تطبيق فكرة الحكومات البرلمانية.

كما أجرى (Khawaldeh S. , 2018) دراسة بعنوان" مشاركة الأحزاب السياسية الإسلامية في الانتخابات النيابية الأردنية لعام2016، حزب جبهة العمل الإسلامي أنموذجاً"، وهدفت الدراسة إلى التعرف إلى طبيعة مشاركة الأحزاب السياسية الإسلامية في الانتخابات النيابية لعام 2016م, من خلال دراسة مشاركة أكبر الأحزاب الإسلامية في الأردن وهو حزب جبهة العمل الإسلامي, والتعرف إلى أثر النظام الانتخابي على مشاركة حزب جبهة العمل الإسلامي في الانتخابات النيابية, وقد خلصت الدراسة إلى أن قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (6) لسنة 2016م وتعديله, سعى إلى تطوير الحياة السياسية والحزبية, وأعطى الأحزاب والتيارات والقوى السياسية الفرصة مستقبلاً لطرح برامج سياسية وقوائم حزبية من أجل الحصول على دور سياسي, ومقاعد تمثل التيار الحزبي في مجلس النواب, وأن قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (6) لسنة 2016م وتعديله, انعكس بشكل إيجابي على مشاركة حزب جبهة العمل الإسلامي في الانتخابات النيابية لعام 2016م, وأوصت الدراسة بتعديل قانون الانتخاب لمجلس النواب, بحيث يتم زيادة عدد المقاعد, وتعديل قانون الأحزاب السياسية بحيث يتم زيادة الدعم المالي المقدم للأحزاب السياسية, وضرورة استمرار مشاركة حزب جبهة العمل الإسلامي في الانتخابات النيابية.

وأجرى (Al-Awamleh, 2020) دراسة بعنوان "دور قوانين الانتخابات في تمثيل الأحزاب السياسية في المجالس النيابية في الأردن بعد مرحلة التحول الديمقراطي (1989–2016)"، هدفت الدراسة إلى التعرف إلى قوانين الانتخابات التي طبقها الأردن بعد مرحلة التحول الديمقراطي 1989 – 2016، وبيان دور هذه القوانين في تمثيل الأحزاب السياسية في المجالس النيابية، إذ تم انتخاب ثمانية مجالس نيابية وفقاً لذلك، وتعديلها لعدة قوانين انتخابية، وتضمنت هذه القوانين تطبيق نظم انتخابية اعتمدت على نظام القائمة المفتوحة (الكتلة) لعام 1989،إلا أن من أبرز هذه القوانين والنظم هو اتباع الأردن لقانون الصوت الواحد 1993 والنظام المختلط، وكذلك نظام التمثيل النسبي (القائمة النسبية المفتوحة). وتأتي أهمية هذه الدراسة لتحليل دور القوانين الانتخابية على نسبة تمثيل الأحزاب السياسية في المجالس النيابية، ولتحقيق ذلك اعتمدت الدراسة على المنهج القانوني ومنهج تحليل النظم لديفيد ايستون، وخلصت الدراسة إلى أن القوانين التي طبقها الأردن ولا سيما بعد عام 1993 لم تعمل على زيادة تمثيل الأحزاب في المجالس النيابية بالرغم مما تضمنته من تعديلات.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

باستعراض الدراسات السابقة نلاحظ أنها قد تناولت تاريخ الإصلاح السياسي، ومراحل تطور الحياة السياسية في الأردن، وما يواجهها من تحديات، كما تطرقت إلى العوامل والظروف المؤدية إلى عزوف مختلف فئات المجتمع الأردني عامة وطلبة الجامعات خاصة عن المشاركة السياسية، وما يميز هذه الدراسة عن سابقاتها تناولها لدور التوجهات المجتمعية في محافظة الكرك حول الإصلاح السياسي في ضوء قانون الانتخابات، لذلك تُعد هذه الدراسة من الدراسات المهمة في هذا الموضوع في حدود اطلاع الباحثين.

عرض النتائج:

الإجابة عن السؤال الأول: ما هي أبرز التوجهات المجتمعية حول الإصلاح السياسي وفقاً لقانون الانتخابات في محافظة الكرك من وجهة نظر أعضاء مؤسسات المجتمع المدني؟

جدول (2) نموذج انحدار متغير المتغيرات المؤثرة في الإصلاح صاحبة الأثر في التوجهات المجتمعية حول الإصلاح السياسي.

متغيرات المتغيرات المؤثرة في الإصلاح السياسي المعنوية إحصائياً	المعاملات غير القياسية Unstandardized Coefficients		قيمة t	مستوى الدلالة α
	المقدر B	الخطأ المعياري Std. Error		
(الثابت)	3.003	.1570	19.134	.0000
قانون الانتخاب	.1190	.0350	3.354	.0010
مراحل المشاركة السياسية	.1400-	.0280	-5.064	.0000
خصائص ومتطلبات المشاركة السياسية	.1300	.0280	4.603	.0000

* ذات دلالة إحصائية على مستوى($\alpha \leq 0.05$) فأقل. معامل التحديد R^2 = 57%.

ولتقدير متغير المتغيرات المؤثرة في الإصلاح السياسي صاحب الأثـــر في التوجهات المجتمعية حول الإصلاح الســياسي، يشــير الجدول (2) أن جمــيع المتغيرات معنويــة عند مســتوى دلالــة ($\alpha \leq 0.05$). واستطاعت هذه المتغيرات الثلاث أن تفسر ما نسبته (57%) من أسباب التوجهات المجتمعية حول الإصلاح السياسي، كما كان النموذج من خلال اختبار (F) عالي المعنوية الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$)، وكانت جميع المتغيرات الثلاث الداخلة في النموذج عالية المعنوية الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) كما يبينه اختبار(t)، ولم يعانِ النموذج من مشــكلة العلاقــات المتداخلة في حدود الخطأ (D.W=1.97) أو مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات المستقلة في النموذج (VIF<5).

ويمكن تفسير ذلك إلى أن وجود الرغبة والاهتمام والحرص لدى سكان محافظة الكرك غير كافٍ لإيجاد مشاركة سياسية فاعلة، بل يتطلب أن يكون المواطن في محافظة الكرك مؤدلجاً معرفياً وفكرياً بحيث يعي ويدرك حقيقة الأدوار السياسية المنوطة بهم، وآليات العمل السياسي خاصة أن كثيرا من المواطنيين يحجم عن المشاركة السياسية لأنهم غير مؤهلين لممارسة العمل السياسي، فالمشاركة السياسية انعكاس لمجموعة عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية متداخلة، منها ما يتعلق بالمواطن واهتمامه، ومنها ما يتعلق بالظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تحد من المشاركة السياسية، الأمر الذي يضع مؤسسات التنشئة السياسية في دائرة المسؤولية من خلال بناء منظومة متكاملة للاهتمام بالمشاركة السياسية.

إن الأردن لديه مقومات أساسية تسهم في استمرارية دعم مسيرة التحول، ومن غير الموضوعية القول إنَّ الأردن لا يمتلك مؤشرات ملموسة في تجسيد الرغبة في التنمية السياسية المنشودة، وذلك من منطلقين، الأول: أن المجتمع الأردني، بمختلف مكوناته، لديه رغبة في الإصلاح والتحديث، ولديه القدرة على الاستجابة لمتطلبات ذلك، لأن المجتمع الأردني مجتمع متعلم ومثقف، ولديه قدرة على التجاوب مع متطلبات البناء الديمقراطي مثل الانفتاح على الآخر والنضوج في طرح الرأي والحوار والثقة المعلنة والمستقرة تجاه طبيعة النظام السياسي، أما المنطلق الآخر، فيتمثل بحرص القيادة السياسية على الدفع بالمجتمع الأردني تجاه إنجاز عملية التنمية السياسية بصورة معمقة وشاملة، ويتضح ذلك من خلال الخطاب الملكي الذي يتميز بالحداثة باتساع مجالاتها، ويتوافق مع شروط الخطاب المطروح في المجتمعات المتقدمة، تبشر به النخب السياسية الفاعلة في القرن الحادي والعشرين وضمنته القواعد القانونية، والرغبة السياسية والمجتمعية، من أهمية العمل بالنهج الديمقراطي ترسيخاً لحقوق الفرد والمجتمع، والحاجة للتوافق مع متطلبات التغيير نحو الإصلاح والتحديث، من جهة، وما تم إنجازه من خطوات أسهمت في مسيرة التحول الديمقراطي واستمراريتها من جهة أخرى، لكن لا تزال هناك عقبات لا تخدم هذه المسيرة، وتتمثل بما يلي:

1. ما زالت حرية التعبير في المجتمع الأردني تواجه صعوبات تشريعية وإدارية، حيث تمثل تحديات أمام طرح الأفكار من قبل مختلف الشرائح المجتمعية، إضافة إلى عدم استقرار قانون المطبوعات والنشر الذي حكم عمل الصحافة والصحفيين لكثرة التعديلات التي طرأت عليه خلال السنوات العشر الأخيرة، واستمرار توقيف الصحفيين أمام محكمة أمن الدولة.
2. عدم تعاون الحكومة أحياناً مع منظمات وجمعيات حقوق الإنسان، من حيث عدم الرد على معظم الشكاوى التي ترسل من قبل تلك المنظمات أو الجمعيات.
3. التمادي في صلاحيات استمرار الحكومة في منع بعض المظاهرات والمسيرات التضامنية الوطنية، ومنع عدد من الندوات والمحاضرات والمؤتمرات الحزبية التي كانت بعض مؤسسات المجتمع الأردني تنوي إقامتها.

4. إن نظام (الكوتا) النسائية الذي جاء ضمن غايات قانون الانتخاب المعدل الأخير، لا يعبر عن التمثيل الحقيقي الذي تتطلع إليه القوى النسائية في الأردن، لأن إجراءات التمثيل جاءت على مستوى الوزن الانتخابي للدائرة الانتخابية الواحدة وليس على مستوى المملكة أو المحافظة.

إن قانون الانتخاب الحالي كرر بعض السلبيات الواردة في قوانين الانتخاب، ومن أبرزها:

أ. الإبقاء على الاختلال في توزيع المقاعد لأنه لم يأخذ بمعيار موحد للبعد السكاني عند عملية التوزيع، لذلك جاءت الاختلالات في التمثيل عالية جداً، فاعتماد الألوية كأساس في تشكيل الدوائر الانتخابية، لا بد أن يؤدي إلى ذلك، لا سيما أن هناك تبايناً كبيراً في عدد سكان هذه الألوية.

ب. إن قوانين الانتخاب يكرس الانتماءات التقليدية على حساب مؤسسات المجتمع المدني، وأهمهما الأحزاب السياسية.

جـ. عدم تحقيق مبدأ المساواة بين المواطنين، حيث تظهر قوانين الانتخاب تبايناً في قوة صوت الناخب ما بين دائرة وأخرى، مما يعطي فرصة أكبر لتيارات سياسية واجتماعية لتكون فاعلة على حساب تيارات وأحزاب هامة، ومن ثم يصبح الحكم لأقلية منظمة قادرة على تهميش وتغييب أغلبية غير منظمة.

فالمتطلبات اللازمة لإنجاح مسيرة التحول الديمقراطي في الأردن تتطلب تعديل قانون الأحزاب، بحيث تلتزم الدولة بمنح الحزب دعماً مالياً سنوياً كافياً، وأن لا يُقيد الدعم المالي للحزب طالما أن الدعم مصدره الشخص الأردني، وتعديل المادة الخاصة بصلاحيات وزير الداخلية بحل الأحزاب، مما يعني جعل الأحزاب خاضعة لتأثيرات السلطات التنفيذية بدلاً من اختصاص المحاكم، كما لم ينص القانون على تقديم دعم مالي للأحزاب مما يبقيها في وضع مالي ضعيف، وأخيراً، إن حظر القانون استخدام مراكز النقابات والجمعيات الخيرية وأجهزتها يتعارض مع الاستخدام الأمثل للقنوات القادرة على غرس الثقافة الحزبية في أذهان المواطنين، وحرمان الأحزاب من عرض برامجها وأنشطتها على النخبة المنتسبة إلى النقابات والاتحادات.

الإجابة عن السؤال الثاني: ما مستوى إدراك التوجهات المجتمعية حول الإصلاح السياسي وفقاً لقانون الانتخابات المتمثل في (طبيعة قوانين الانتخابات التي تتحكم وتوجه نتائج الانتخابات مسبقاً، الاعتماد العشائري، غياب القوانين الناظمة للحياة الحزبية)؟

الجدول (3) نموذج انحدار متغير قانون الانتخاب صاحب الأثر في إدراك التوجهات المجتمعية حول الإصلاح السياسي.

متغيرات قانون الانتخاب المعنوية إحصائياً	المعاملات غير القياسية Unstandardized Coefficients		قيمةt	مستوى الدلالة α
	المقدر B	الخطأ المعياري Std. Error		
الثابت	1.721	0.114	*15.162	0.000
طبيعة قوانين الانتخابات التي تتحكم وتوجه نتائج الانتخابات مسبقاً	0.184	0.031	*6.006	0.000
الاعتماد العشائري	0.145	0.030	*4.849	0.000
غياب القوانين الناظمة للحياة الحزبية	0.135	0.032	*4.210	0.000

* ذات دلالة إحصائية على مستوى ($\alpha \leq 0.01$) فأقل. معامل التحديد R^2 = 48.2%. قيمة (F) المحسوبة = 111.3

قيمة اختبار (Durbin-Watson) = 1.95

ولتقدير متغير قانون الانتخاب صاحب الأثر في إدراك التوجهات المجتمعية حول الإصلاح السياسي، دخلت جميع مؤشرات قانون الانتخاب بأثر إيجابي معنوي ($\alpha \leq 0.05$) في نموذج الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Leaner Regression) كما يتضح في الجدول (3)، واستطاعت هذه المتغيرات أن تفسر ما نسبته (48%) من أسباب التوجهات المجتمعية حول الإصلاح السياسي، كما كان النموذج من خلال اختبار (F) عالي المعنوية الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$)، وكانت جميع المتغيرات الداخلة في النموذج عالية المعنوية الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) كما يبينه اختبار (t)، ولم يعانِ النموذج من مشكلة العلاقات المتداخلة في حدود الخطأ (D.W=1.95) أو مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات المستقلة في النموذج (VIF<5).

ومن هنا نستطيع القول بأن الحكومة ساهمت في عملية التراجع عن الديمقراطية بسبب قوانين الانتخاب التي بدأت في عام (1989)، وذلك من خلال فرض قانون الصوت الواحد وكذلك النظام المختلط لعام (2012) وانتهاءً بنظام القائمة النسبية المفتوحة لعام (2016)، مبررة أن هذا التراجع يرتبط إذ نجد أن هذه القوانين والنظم كان الهدف منها هو تعزيز التعددية السياسية وزيادة تمثيل الأحزاب السياسية في مجالس النواب للوصول إلى الحكومات البرلمانية، فمنذ استئناف المسيرة الديمقراطية في الأردن ، نلاحظ أن هناك ثلاثة قوانين استندت عليها عملية الانتخابات النيابية، وهي:

1. قانون الانتخابات الأردني رقم (22) لسنة 1986م، حيث جرت الانتخابات النيابية بناءً عليه للمجلس التشريعي الحادي عشر عام 1989م.
2. قانون رقم (15) لسنة 1993م الذي يفرض على الناخب الاقتراع لمرشح واحد في دائرته الانتخابية

بغض النظر عن عدد المرشحين فيها، فيما يعرف بقانون "الصوت الواحد"، وقد جرت على ضوئه الانتخابات النيابية للمجلس النيابي الثاني عشر عام 1993م، والمجلس الثالث عشر عام 1997م.

3. قانون الانتخاب المؤقت رقم (34) لسنة 2001م، الذي أبقى على نظام "الصوت الواحد"، وجرت عليه الانتخابات للمجلس النيابي الرابع عشر.

ومن خلال مراجعة المحاور المتعددة التي تناولها قانون الانتخاب الأخير رقم (34) لسنة (2001م)، نلاحظ أن هناك أسباباً يمكن اعتبار القانون من العوامل المساهمة في التحول الديمقراطي في الأردن، على الرغم من سلبياته التي سيتم مناقشتها ضمن دراسة التحديات، وتتمثل هذه الأسباب بما يلي:

أ. تخفيض سنَّ الناخب من (19) إلى (18) سنة، مما أتاح المجال لزيادة عدد المشاركين من الشباب في العملية الانتخابية، وهذا يعني توسيع قاعدة المشاركة السياسية، خاصة إذا عرفنا أن ما نسبته 60% من أبناء المجتمع الأردني هم من الشباب.

ب. زيادة عدد المقاعد النيابية من (80) مقعداً إلى (110) مقاعد، وإدخال نظام (الكوتا) النسائية الذي يكفل للمرأة الأردنية (6) مقاعد من مجموع مقاعد المجلس النيابي.

ج. زيادة مشاركة القضاء في الإشراف على العملية الانتخابية، وتحديد الإجراءات الكفيلة بالحفاظ على سرية اقتراع الأميين.

د. جعل إعداد جداول الانتخابات من اختصاص دوائر الأحوال المدنية والجوازات، واعتماد البطاقة الشخصية التي تحمل اسم الدائرة الانتخابية للناخب بطاقة انتخابية، واستخدام (ختم خاص) على البطاقة الانتخابية عند ممارسة الناخب الاقتراع بصوته، مما يضمن استحالة أو صعوبة التزوير مقارنة بالبطاقة الانتخابية التي اعتمدت بالانتخابات النيابية قبل صدور قانون عام 2001م.

هـ. السماح للناخبين بالإدلاء بأصواتهم في أي مركز من مراكز الاقتراع في دوائرهم الانتخابية، وإجراء عملية فرز النتائج في مراكز الاقتراع نفسها، وهذا مؤشر واضح على الحرص من أجل تسهيل عملية الاقتراع على الناخب، وإعطائه الفرصة الكافية للإدلاء بصوته دون ضغوطات من قبل عشيرته أو أبناء الحي، أو المكان الذي يعيش فيه من جهة، وعلى إبراز بيان جدية السلطة التنفيذية في موضوعية إجراء العملية الانتخابية بكل مراحلها، وحرص الحكومة على أن تكون الانتخابات مستقلة وواضحة للمواطنين، وكافة مؤسسات المجتمع المدني.

4. قانون الانتخاب المؤقت رقم (25) لسنة 2012، الذي نظم الصوت الواحد غير المتحول وقسمت الدوائر الانتخابية إلى مناطق (دائرة وهمية)، وجرت عليه الانتخابات للمجلس النيابي السادس عشر.

5. قانون الانتخاب الدائم رقم(25) لسنة 2012، وهو قانون انتخاب دائم هو الأول من نوعه منذ العام 1989، وجرت عليه الانتخابات للمجلس النيابي السابع عشر.
6. قانون الانتخاب رقم(6) لعام (2016م)، وتم تبنى ولأول مرة في تاريخ النظام الانتخابي الأردني نظام التمثيل النسبي (القائمة النسبية المفتوحة)، وجرت عليه الانتخابات للمجلس النيابي الثامن عشر والمجلس التاسع عشر.

الإجابة عن السؤال الثالث: ما مستوى إدراك التوجهات المجتمعية حول الإصلاح السياسي وفقاً لمراحل المشاركة السياسية (الاهتمام السياسي والمعرفة السياسية والتصويت السياسي والمطالب السياسية)

جدول (4) نموذج انحدار متغير مراحل المشاركة السياسية صاحب الأثر في التوجهات المجتمعية حول الإصلاح السياسي

متغيرات مراحل المشاركة السياسية	المعاملات غير القياسية Unstandardized Coefficients		قيمة t	مستوى الدلالة α
	المقدر B	الخطأ المعياري Std. Error		
الثابت	2.078	0.091	*22.817	0.000
الاهتمام السياسي	0.223	0.026	*8.683	0.000
المعرفة السياسية	0.149	0.023	*6.454	0.000
التصويت السياسي	0.078	0.030	*2.626	0.009
المطالب السياسية	0.056	0.023	**2.407	0.016

* ذات دلالة إحصائية على مستوى ($\alpha \leq 0.01$) فأقل.

** ذات دلالة إحصائية على مستوى ($\alpha \leq 0.05$) فأقل.

معامل التحديد R^2 = 54.2%. قيمة (F) المحسوبة = 110.98

قيمة اختبار (Durbin-Watson) = 1.96

ولتقدير متغير مراحل المشاركة السياسية صاحب الأثر في التوجهات المجتمعية حول الإصلاح السياسي، دخلت جميع مؤشرات مراحل المشاركة السياسية بأثر إيجابي معنوي ($\alpha \leq 0.05$) في نموذج الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Leaner Regression) كما هو مبين في الجدول (4). استطاعت هذه المتغيرات أن تفسر ما نسبته (54.2%) من سبب التوجهات المجتمعية حول الإصلاح السياسي، كما كان النموذج من خلال اختبار (F) عالي المعنوية الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$)، وكانت جميع المتغيرات الداخلة في

النموذج عالية المعنوية الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) كما يبينه اختبار (t)، ولم يعانِ النموذج من مشكلة العلاقات المتداخلة في حدود الخطأ (D.W=1.96) أو مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات المستقلة في النموذج (VIF<5).

ويمكن القول إنه بالرغم من اتساع دائرة الديمقراطية وحرص الجماهير على حقوقها السياسية والسعي إلى مزيد من المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في إدارة مقدرات حياتهم، وحرصها على الحصول على كافة حقوقها في الحرية والعمل والتعليم، إلا أن اهتمامهم في متابعة القضايا السياسية ما زالت دون المستوى المطلوب، يضاف لذلك أن طبيعة الأحداث السياسية التي تجري في دول العالم وتحديداً في دول المشرق العربي معقدة وتسير بوتيرة سريعة يصعب رصدها وتتبعها وتحليلها وفهم انعكاساتها على البيئة المحلية، ناهيك من غياب المعلومة الدقيقة لتشخيص تلك الأوضاع في ظل التدافع الإعلامي الذي يفتقر للموضوعية، مما يجعل الجماهير غير قادرة على إدراك ومتابعة ما يجري بما يلبي رغبتهم واهتمامهم، كما أن رواسب مرحلة العمل السياسي أسهمت في تكوين حالة من الشك وعدم الثقة بالعمل السياسي، وبالتالي تولّد لدى الجماهير حالة من العزوف واللامبالاة بما يجري في ظل شعورهم أن مشاركتهم ستكون عديمة الجدوى، وأن الجماهير يولون الجانب المعيشي اهتماماً أكثر من باقي مجالات الحياة، وكذلك تسارع الأحداث العالمية يجعل المنهاج غير قادر على احتوائها، وأن ضعف المعرفة السياسية لدى الجماهير ينم عن خلل وضعف في دور مؤسسات التنشئة السياسية في عمليات التوعية والتثقيف السياسي. كما يمكن تفسير ذلك إلى حداثة التجربة الديمقراطية في الأردن، ووجود قيود سياسية وتشريعات تحول دون ممارسة العمل السياسي، وحالة عدم الأمان التي تشكلت لدى الأفراد خوفاً من تعريض مستقبلهم للصعوبات، وتعرضهم للمخاطر والتضييق والملاحقة نتيجة ممارستهم العمل السياسي، يضاف لذلك كثرة أعداد الأحزاب السياسية وتشابه برامجها وأهدافها وهامشية دورها في الحياة العامة لافتقارها إلى البرامج التي تعالج قضايا المجتمع، وتغليبها المصلحة الذاتية لأعضائها على المصلحة العامة وانتماءاتها الخارجية، شكل ذلك قناعات سلبية لدى الجماهير تجسدت في الشعور بالعزلة واللامبالاة السياسية ومقاطعة العمل السياسي والحزبي.

وفي إطار الرغبة الملكية باستئناف المسيرة الديمقراطية في عام 1989م، سُمح للأحزاب السياسية أن تشارك عملياً في الانتخابات التشريعية عام 1989م، وعلى ضوء ما تضمنه الميثاق الوطني الصادر عام 1991م رأت القيادة السياسية إضفاء الشرعية على العمل الحزبي، فصدر في 23 آب من عام 1992م قانون الأحزاب رقم (32)، إذْ بين القانون المبادئ الأساسية التي يرتكز عليها النظام السياسي كالأخذ بمبدأ التعددية السياسية وتعميق الحرية الفردية وإضفاء الشرعية القانونية للحراك السياسي والتأكيد على الهوية الأردنية للأحزاب السياسية، كذلك ظهرت مراحل المشاركة السياسية في التحول الديمقراطي في فترة التسعينات بإلغاء قانون الدفاع لسنة 1935م، وصدور قانون دفاع جديد أنهى الأحكام العرفية، وبعده صدر

قانون محكمة العدل العليا رقم (12) لسنة 1992م بتاريخ 23 آب من العام نفسه، وهو القانون الذي أخضع جميع قرارات الإرادة لرقابة القضاء، كما تم إلغاء قانون مقاومة الشيوعية إيماناً بالتعددية السياسية وحرية التفكير بتاريخ 1992/11/21م، وبذلك سمح للفكر السياسي الشيوعي بحرية العمل وممارسة نشاطه السياسي.

وفي عهد الملك عبدالله الثاني، تتضح مراحل المشاركة السياسية في تجسيد النهج الديمقراطي وبتوجيهاته قامت الحكومة بترفيع وحدة حقوق الإنسان إلى دائرة يرأسها مدير عام بتاريخ 1999/7/1م، إلا أنه تم إلغاء هذه الدائرة عام 2000م على أثر تشكيل اللجنة الملكية لحقوق الإنسان في العام نفسه، ثم تم تأسيس المركز الوطني لحقوق الإنسان بموجب القانون المؤقت رقم (75) لسنة 2002م، وإنشاء وزارة تعنى بالتنمية السياسية لتعزيز المسيرة الديمقراطية، وصدور الأجندة الوطنية التي أراد لها الملك عبدالله الثاني أن تسهم في إتمام الحقوق والحريات الأساسية للإنسان الأردني، إذْ دعت إلى المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمساواة أمام القانون، وتكافؤ الفرص وسلامة الأشخاص وممتلكاتهم، وحرية التعبير والتجمع، وتناولت واجبات المواطنة وحقوقها بشكل عام، إضافة إلى الدفع بالقطاع الإعلامي ليكون حراً ومسؤولاً، إذْ صدر قانون جديد للمطبوعات والنشر عام 2003م بديلاً عن القانون الصادر عام 1993م، أتاح حريات أكثر للصحافة والإعلام مقارنة بالقانون السابق، كما تم عام 2001م إصدار قانون الانتخاب لمجلس النواب الذي أعاد تقسيم الدوائر الانتخابية، وزيادة أعضاء مجلس النواب، ليصبح (110) بدلاً من (80)، وإعطاء (6) مقاعد للمرأة ضمن ما يعرف بنظام (الكوتا).

وبشكل عام، تتضح مراحل المشاركة السياسية في الإصلاح والتحديث من خلال الخطاب السياسي الملكي المعلن في كافة المحافل الوطنية والإقليمية والدولية في دعم الإصلاحات، والدعوة المستمرة للحكومة لتوفير مناخات الحرية، والسماح بالتعددية السياسية والنقد البناء وصيانة الدور الرقابي للإعلام واحترام الرأي والرأي الآخر.

الإجابة عن السؤال الرابع: ما مستوى إدراك التوجهات المجتمعية حول الإصلاح السياسي وفقاً لخصائص ومتطلبات المشاركة السياسية (التطوعية، وإيمان القيادة السياسية، حرية وسائل الإعلام)؟.

لتقدير متغير خصائص ومتطلبات المشاركة السياسية صاحب الأثر في التوجهات المجتمعية حول الإصلاح السياسي، دخلت جميع مؤشرات خصائص ومتطلبات المشاركة السياسية بأثر إيجابي معنوي ($\alpha \leq 0.05$) في نموذج الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Leaner Regression) كما هو مبين في الجدول (5)، واستطاعت هذه المتغيرات أن تفسر ما نسبته (73.6%) من سبب التوجهات المجتمعية حول الإصلاح السياسي، كما كان النموذج من خلال اختبار (F) عالي المعنوية الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) ، وكانت جميع المتغيرات الداخلة في النموذج عالية المعنوية الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) كما يبينه اختبار (t) ، ولم يعانِ النموذج من مشكلة العلاقات المتداخلة في حدود الخطأ (D.W=2.15) أو مشكلة الارتباط الذاتي بين

المتغيرات المستقلة في النموذج (VIF<5).

الجدول (5)

نموذج انحدار متغير خصائص ومتطلبات المشاركة السياسية صاحب الأثر في التوجهات المجتمعية حول الإصلاح السياسي

متغيرات خصائص ومتطلبات المشاركة السياسية	المعاملات غير القياسية Unstandardized Coefficients		قيمة t	مستوى الدلالة α
	المقدر B	الخطأ المعياري Std. Error		
الثابت	1.326	0.074	18.023	0.000
التطوعية	0.242	0.023	10.541	0.000
إيمان القيادة السياسية	0.149	0.024	6.232	0.000
حرية وسائل الإعلام	0.118	0.021	5.685	0.000

* ذات دلالة إحصائية على مستوى ($\alpha \leq 0.01$) فأقل.

معامل التحديد R^2 = 73.6%. قيمة (F) المحسوبة = 265.98

قيمة اختبار (Durbin-Watson) = 2.15

إن لخصائص ومتطلبات المشاركة السياسية دوراً هاماً في عملية بناء المجتمع والدولة على كافة الأصعدة، حيث لا يمكن للوحدات المجتمعية إحداث أي تغيير في التنمية السياسية والتحولات المنشودة إلا من خلال الإعداد الذي يوجه الفرد والجماعة ومؤسسات المجتمع المدني نحو الخطط التي تصب في تحقيق الأهداف، والتنشئة السياسية هي من الركائز الأساسية في عملية التحول الديمقراطي في الأردن، وتعتمد على حرص النظام السياسي على تعليم أفراد المجتمع حقوقهم المكفولة بالقانون، سواء بالنسبة لإعداد البرامج اللازمة لذلك، أو بالتقييم المستمر في التعرف إلى مدى فاعلية هذه البرامج، حتى تعطي نتائج إيجابية في تحقيق غايات الحراك الاجتماعي والسياسي من خلال قنوات التنشئة المتعددة، كالأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني، وعلى ضوء ذلك تتغير ارتباطات الفرد القبلية سياسياً إلى اعتماد معيار الكفاءة في الاختيار، ويصبح لدى أفراد المجتمع القناعة بأن محدد الوصول إلى مراكز صنع القرار هو عامل الكفاءة وتكافؤ الفرص، وليست المراكز الاقتصادية أو الانتماءات العشائرية أو الإقليمية. لقد ساهمت خصائص ومتطلبات المشاركة السياسية في تعلم الأفراد القيم السياسية اللازمة ذات العلاقة المباشرة في متابعة مسيرة البناء الديمقراطي، حيث ساعدت في ربط العلاقة بين المواطنين والنظام السياسي، وجسدت إدراك الفرد بأن الحراك السياسي حدوده أمن الدولة واستقراره، والثقة بالقيادة.

والتنشئة السياسية في الأردن ارتبطت كغيرها مع عملية التنشئة في كثير من الدولة العربية، آخذة بعين الاعتبار التأثيرات الدولية والإقليمية، إضافة إلى خصوصية المجتمع بما يحويه من متغيرات لها علاقة بالقيم المادية وغير المادية، وتتمثل القيم المادية بطبيعة نشاط الدولة، وديمغرافية السكان ونوعهم، إضافة للقيم غير المادية المتمثلة بالقيم الدينية والتراثية، والعادات والتقاليد والتماسك الاجتماعي. فالحاجة إلى الإصلاح والتغيير المستمر باتت مطلباً مجتمعياً، حيث يواجه الأردن العديد من القضايا المختلفة التي تدعو إلى مواجهتها من خلال معالجة موضوعية، ومن خلالها أتيح لأبناء المجتمع المشاركة في الطرح والعمل نحو المساعدة في حلها، فحالة عدم الاستقرار التي فرضت على المنطقة، ومحدودية الموارد الاقتصادية، وتدني مستوى المساعدات الخارجية، دفعت بالنظام السياسي لتبني خطاب سياسي مبني على التغيير نحو الأمثل ضمن أفق يدعو إلى احترام الرؤى الإصلاحية التي تقود إلى التحديث، وهذا من شأنه الدفع بالحوار نحو الانفتاح وتبني السلوك الديمقراطي المسؤول، فعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن مسألة مواجهة الفساد بأشكاله المتعددة فتحت المجال للتعبير الحر الهادف في معالجة هذه الظاهرة، كما أن تدني مستوى المعيشة وارتفاع الأسعار وتفشي ظاهرة البطالة دفع بشرائح اجتماعية واسعة نحو المطالبة بالمحاسبة والمراقبة المستمرة التي لها علاقة مباشرة بنتاج المسيرة الديمقراطية.

كذلك، ظهرت حاجة الأردن للأخذ بنماذج دولية ذات تجارب في اعتمادها على الذات والاعتماد على الإنسان الأردني لكونه محور التحديث، وذلك للخروج من واقع ضعف إمكانية الموارد الأولية، مما دفع النظام السياسي للاهتمام بكافة الشرائح المجتمعية في المساهمة بطرح الأفكار وفتح قنوات الحوار، ولتأكيد ذلك، فقد أُعطي الشباب المجال للتعبير عن إمكانياتهم ضمن برنامج (برلمان الشباب) الذي يشكل محوراً أساسياً في تعزيز مسيرة التحول الديمقراطي لكونه يدفع في مواجهة ثقافة الخوف، من خلال تعزيز الثقة بطرح الحوار، والتعليم باحترام الرأي الآخر.

الخاتمة:

النتائج:

فيما يأتي أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

1. إن عدم الإدراك لمعنى المشاركة السياسية عند شريحة واسعة من أفراد المجتمع الأردني من جهة، وعدم الإلمام الكافي بماهية الحقوق السياسية، ترتب عليه إقصاء العدد الأكبر خارج صنع القرار في المجالات المتعددة.
2. خلصت الدراسة في نتائجها الرئيسية إلى أنه رغم عودة الحياة الحزبية منذ الانفتاح الديمقراطي الذي بدأ منذ العام (1989)، إلا أن الأحزاب لم تلعب دوراً مؤثراً في الحياة السياسية لأسباب عديدة، حاولت تحديد أهمها، مثل ضعف الانتساب للأحزاب، الذي يُعزى إلى عقلية الأفراد وتدني مستوى وعيهم بأهمية العمل الحزبي، وضعف البرامج والأفكار والأهداف وتشابهها، وغياب الفكر السياسي الذي يستطيع تقديم إجابات وطنية عن العديد من التساؤلات الخاصة بالأحزاب، وغياب الأحزاب التي تعبر عن تجربة وطنية خاصة، وغياب الرؤيا الواضحة للتحديات التي تواجه الأردن، إضافة إلى أن التجربة الحزبية في السنوات الماضية أثرت على عقلية المواطن سلباً.
3. خلصت الدراسة إلى أن هنالك بعض العقبات التشريعية أمام تحقيق دور فاعل للأحزاب والقوى السياسية الأردنية مثل قوانين الانتخاب وضعف الأحزاب نفسها وتقليديتها، وعدم وجود بُنى مؤسسية لدى غالبيتها، والتأثيرات الخارجية التي تقيد النشاط السياسي وتصوره كما لو أنه مقدمة للعنف وعدم الاستقرار وزعزعة الأمن، خاصة في مرحلة "الربيع العربي" ونتائجه وما تلاه، كما توصلت الدراسة إلى سلبية تتصل بالنظم الحاكمة للانتخاب خاصة توزيع الدوائر، والشعور باللامبالاة تجاه الانتخابات البرلمانية، ومعها الحزبية والسياسية، وأن قانون الانتخاب هو أحد أهم مفاتيح مواجهة المعوقات أمام الأحزاب والقوى السياسية الأردنية.
4. غياب التنشئة السياسية أدى إلى ظهور أزمة ثقة بين الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني والسلطات العامة، مما يستدعي إعادة النظر في أدوات التنشئة السياسية من حيث قدرتها على زرع ثقافة الثقة بين مكونات النظام السياسي والمجتمعي بصورة عامة.
5. ضعف أداء معظم الأحزاب بسبب النزعات الذاتية لمؤسسيها، أدى إلى تدني نسبة الانتساب إليها وضعف دورها في الضغط على النظام السياسي لتمكينها من الوصول إلى مراكز صنع القرار، وتعزيز مسيرة التحول الديمقراطي المنشود.

6. ساهم وضوح الإرادة السياسية عند رأس النظام السياسي في نضوج الحراك الاجتماعي والسياسي لتبني النهج الديمقراطي المطلوب في الدولة، لأن القيادة السياسية تعد فاعلاً أساسياً في رسم السياسات واتخاذ الإجراءات اللازمة للإصلاح السياسي.
7. ترتبط عملية الإصلاح والتحديث السياسية بطبيعة القواعد القانونية التي تحدد حركة السلوك عند الأفراد، مثل: الدستور وقانون الانتخاب، وقانون الأحزاب ،وقانون المطبوعات، والنشر.
8. إن الأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات، وعدم توغل السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية، يظل مؤشراً أساسياً في جدية الأنظمة السياسية في تجسيد أسس النهج الديمقراطي ومعاييره.

التوصيات:

بناءً على النتائج، توصي الدراسة بعدد من التوصيات أهمها:

1. القيام بمبادرات توعوية تُشجع على الانتساب للأحزاب السياسية لممارسة دور سياسي نشط في خدمة الشعب والوطن والأمة.
2. تعديل قانون الانتخاب لمجلس النواب بما يساعد على تشجيع الأحزاب السياسية للمشاركة في الانتخابات وتحقيق نتائج إيجابية.
3. ضرورة إيجاد آلية تساعد الأحزاب للوصول للبرلمان من خلال تعديل قانون الانتخاب وتخصيص أكثر من (50%) من المقاعد لمرشحي الأحزاب.
4. تواصل القيادات السياسية للأحزاب السياسية مع فئة الشباب لدمجهم في أطر الأحزاب السياسية، وتكثيف تواصل الأحزاب مع المناطق المختلفة في الأردن عبر عقد ندوات ذات طابع عملي لمواجهة مشكلات الشباب من بطالة وفقر.
5. تكثيف تواصل وزارة التنمية السياسية مع الأحزاب السياسية والكوادر الحراكية الشعبية والشبابية وفتح حوارات مع القيادات العشائرية والقبلية في مناطقهم، والضغط باتجاه تعميق المشاركة السياسية من قبل مراكز البحث ومؤسسات المجتمع المدني لإقرار قانون انتخابي يقوم على نظام انتخابي يجمع القوائم الحزبية ونظام الأكثرية، وتعديل قانون الأحزاب السياسية بالنص على تمثيل الشباب والنساء في المراكز القيادية الأولى.

References:

Al-Khaza'leh, Y. (2015). "Political Reform and the Political Will for Change in Jordan 2010-2013, Issue (21), Volume (3), pp. 181-220. Al-Manara.

Al-Sharqawi, S. (2007). Political Systems in the Contemporary World,. Egypt: Faculty of Law, Cairo University.

Khawaldeh, S. (2018). The participation of Islamic political parties in the Jordanian parliamentary elections of "2016" Islamic Action Front Party as a model, Issue (4), Volume (1), pp. 70-97. Journal of Political Science and Law.

Abu Hammoud, M. (2021). Political Reform in Jordan: A Reading of the Decentralization Experience for 2017, 29 (2), 11-135. Journal of the Islamic University for Human Research.

Al-Adwan, K., & Al-Azzam, A.-B. (2019). The symbolic significance of the electoral lists for the candidates for the elections to the "eighteenth" Jordanian House of Representatives and their political role in enabling voters to vote,, Volume (46), Issue (2), Supplement (1), pp. 30-62. Human and Social Sciences Studies.

Al-Adwan, M. (2012). Partisan and political pluralism in Jordan, Islamic parties as a model, the thirty-first issue, pp. 39-60. Journal of Baghdad College of Economic Sciences.

Al-Awamleh, R. (2020). The Role of Election Laws in Representing Political Parties in Parliamentary Assemblies in Jordan After the Stage of Democratic Transition (1989-2016) , 47 (1), 772-789. Human and Social Sciences Studies.

Al-Masaedin, Y. (2015). The Political Effects of the Electoral System in Jordan, www.caus.org. Arab Future Magazine.

Al-Qatarneh, M. (2006). Political Reform in Jordan Internal Challenges and External Pressures (1989-2005) Unpublished Master's Thesis. Amman, Jordan: University of Jordan.

Al-Sarhan, A., & Al-Shadouh, I. (2017). Political reforms in Jordan: between the stakes of the monarchy, the pressures of the opposition and the popular movement, 46(3) 502-515. Journal of Studies in Sciences, Humanities and Social Sciences.

Al-Zein, T. (2014). Political Participation in Jordan and its Relationship with Election Laws (2001-2013), an unpublished master's thesis. Amman, Jordan: Middle East University.

Amr, H., & Al-Zyoud, I. (2019). The Nature of the Relationship Between Parties and the Political System in Jordan , Volume (9), Issue (2), pp. 183-214. Palestine University Journal for Research and Studies.

Daradkeh, M. (2016). "The Impact of the Arab Spring on Political Participation: Jordan as a Model (2011-2013)", Vol. 22, No. 1, pp. 269-307. Al-Manara.

Easton, D. (1965). A framework For Political Analysis prentice-Hall.Inc.. Englewood cliffs. New Jerscy.

Easton, D. (1975). An Approach to the Analysis of political Systems, world politics ,3(1), 384-386.

Eston, D. (2009). System Analysis of Political Life,2nd printing. , pp.17-33. newyork: John Willy and Sons, inc.

Fadilat, A. (2020). Two-thirds of the voters boycotted the vote.. The new Jordanian parliament has no political flavour, 11/11/2020. Al Jazeera Net.

Freihat, I. (2012). The Historical Development of Political Party Laws in Jordan (1921-2011), Studies, 39(2), 301-324. Humanities and Social Sciences.

Gaber, S. (2014). Comparative Political Systems, Theory and Practice. Cairo, Egypt.: 6th of October University.

Haddad, M. (2017). Parties and political civilization between example and realistic trends in Jordan. Majdalawi House for Publishing and Distribution.

Hawamdeh, K. (2017). The Impact of the Jordanian Election Law on the Electoral Behavior of the Seventeenth and Eighteenth Parliament, unpublished master's thesis. Al al-Bayt University.

Khawaldeh, S.-R. (2018). The Jordanian Women's Political Participation/Women's Participation in Municipal Elections , 46 (1), 218-252. Journal of Social Sciences.

Majali, A., & Kayyali, J. (2016). The 2016 Jordanian Parliamentary Elections, Political and Statistical Study, Edited by Al Hamad Al Kayyali. Amman: Center for Middle East Studies.

Mehran, K. (2012). (). Understanding comparative politics: A framework for analysis, 2nd Edition,. Georgetown university press.

Mnasah, A. (2007). Political Development and Political Reform in the Hashemite Kingdom of Jordan 1989-2005, unpublished MA thesis. Amman, Jordan: University of Jordan.

Nasraween, L. (2017). The Legal System of Political Parties in Jordan: A Comparative Study, No. 3, October 2017. The Primary Journal of Law.

Shawabkeh, M. (2021). The Reality of Party Pluralism in the Jordanian Political and Constitutional System, 14 (1), 315-339. Journal of Law, and Human Sciences.

Shuwaihat, S., & Al-Khawaldeh, M. (2013). University Students' Attitudes Towards Political Participation in Jordan, Volume 40, Appendix 2.p783. Dirasat Journal, Educational Sciences.

Thabet, A. (2007). Political Systems, A Study of the Main Modern Models and the System of Government in the Arab Countries and the Islamic Political System. New University House.

Tho Al-Hassan, M. (2013). Political reform and its impact on political development, unpublished master's thesis,. Amman, Jordan: Middle East University.